الأمم المتحدة S/2020/1142

مجلس الأمن

Distr.: General
30 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

يشـــرفني أن أحيل طيّه تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة تولّي بلجيكا رئاســـته في شـــباط/فبراير 2020 (انظر المرفق).

وهذا التقييم من إعداد البعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة. ومع أن أعضـاء آخرين في مجلس الأمن استُشيروا بصدد هذا التقييم، ينبغي ألا يُنظر إليه على أنه يُمثّل آراء المجلس.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيليب **كريديلكا**
السفير فوق العادة
والمفوض الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

151220 081220 20-16104 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة تولّي بلجيكا رئاسته (شباط/فبراير 2020)

مقدمة

عقد مجلس الأمن، خلال فترة تولّي بلجيكا رئاسته في شباط/فبراير 2020، ما مجموعه 26 جلسة علنية (جلسة مناقشة مفتوحة واحدة، وأربع جلسات "لاتخاذ قرارات"، و 19 جلسة إحاطة) و 12 جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس أربع قرارات وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية وثلاثة بيانات صحفية. وعُقدت كذلك جلسة تحاور غير رسمية واحدة.

ووفقاً لممارسة الأمم المتحدة، ومن أجل تعزيز الشفافية في عمل المجلس، عقدت بلجيكا في بداية فترة تولّيها الرئاسة جلسات إحاطة مع ممثلي الدول الأعضاء ووسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بشأن أعمال المجلس، استناداً إلى برنامج العمل المتفق عليه في 3 شباط/فبراير في جلسة مشاورات مغلقة. وفي نهاية الشهر، عقدت بلجيكا جلسة إحاطة وجيزة لاستعراض ما قام به المجلس من عمل في شباط/فبراير.

أفريقيا

بوروندي

في 26 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة تحاور غير رسمية بشأن بوروندي. وتمحورت جلسة التحاور هذه، التي كان من بين الحاضرين فيها ممثلو عدد من الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا، حول إحاطة قدمتها الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، بينتو كيتا، بشأن زيارتها الأخيرة لبوروندي. وتناولت الأمينة العامة المساعدة في المقام الأول التحديات الإنسانية والسياسية المواجهة في الفترة السابقة للانتخابات، وشددت على أن الزخم السياسي الحالي يحتاج إلى مزيد من الدعم الدولي، وأشارت كذلك إلى أن السلطات البوروندية أكدت رغبتها في انخراط أكبر وأعمق.

وفي معرض ردّ الأمينة العامة المساعدة على التعليقات والأسئلة، سلطت الضوء على سبل أخرى يمكن أن يتحقق بها الانخراط الإقليمي، ومن هذه السبل التوقيع المرتقب على مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة وجماعة شرق أفريقيا. وشددت أيضا على أهمية زيادة مشاركة النساء في الانتخابات كوسيطات.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في 20 شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وتلقى المجلس إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، منكور نديايي؛ والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، ماتياس ماتوندو؛ ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ؛ ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام، عمر هلال.

وعرَض الممثل الخاص للأمين العام تقييمه للتقدم المحرز بعد مرور عام على توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ووجّه الانتباه أيضا، مثله مثل الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، إلى استمرار انتهاك بعض الجماعات المسلحة هذا الاتفاق. وأشار الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى نصّ هذا الاتفاق على إمكانية فرض جزاءات على الأطراف التي تنتهكه. وأكد جميع من قدّموا إحاطات أن الاتفاق السياسي يظلُّ الإطار الوحيد الكفيل بإحلال السلام.

وفي 27 شباط/فبراير، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/14128) رحب فيه بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام وأدان انتهاكَ الجماعات المسلحة له وارتكابَها أعمال عنف. ورحّب أعضاء مجلس الأمن باستمرار بذل سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الجهود لبسط سلطة الدولة والنهوض بإصلاح قطاع الأمن. وأكدوا على أهمية محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعن الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان. وحثوا أيضا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الجهات الوطنية المعنية على كفالة التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في عامي 2020 و 2021. وأبدى أعضاء مجلس الأمن مجدداً تأييدهم القوي للممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في وجه الحملات الإعلامية السلبية.

غينيا – بيساو

في 14 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات بشأن الحالة في غينيا – بيساو. وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، روزين سوري – كوليبالي، إحاطةً إلى المجلس عن الحالة في البلد في أعقاب إجراء الانتخابات فيه، وعن الخفض التدريجي لهذا المكتب المتكامل استعداداً لإغلاقه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بما في ذلك اعتزام إقامة منبر رفيع المستوى يجمع بين الجهات الوطنية والدولية المعنية لمناقشة خطة غينيا – بيساو الإصلاحية ودعمها ومواكبتها. وحذّر الممثل الدائم للبرازيل، رونالدو كوستا فيليو، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام، من المنحدر المالي الذي سيُواجه عند انخفاض الدعم الدولي لغينيا – بيساو بعد إغلاق المكتب المتكامل. ودعا من ثمّ إلى مواصلة تقديم الدعم، وأعرب عن استعداد لجنة بناء السلام لمواكبة غينيا – بيساو في مسارها المقبل. وأعربت الدول الأعضاء عن تأييدها للممثلة الخاصة للأمين العام ولما تقوم به من عمل، ودعت إلى تسوية المنازعة الانتخابية تسويةً سلميةً، وأشادت بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشددت الدول الأعضاء أيضا على ضرورة دعم غينيا – بيساو على المدى الطويل، ولا سيما في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وفي 28 شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن القرار 2512 (2020) الذي نصّ فيه على تمديد ولاية المكتب المتكامل لمدة 10 أشهر. ودعا القرار إلى الخفض التدريجي لهذه البعثة استعداداً لإغلاقها بحلول نهاية العام، وإلى اتخاذ تدابير مواكبة كذلك لمساعدة غينيا – بيساو في جهودها لبناء السلام وإيجاد حلول للأزمات.

ليبيا

في 11 شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن القرار 2509 (2020) الذي نصّ فيه على التمديد حتى 30 نيسان/أبريل 2021 لنظام التدابير المفروضة لمنع التصدير غير المشروع للنفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، من ليبيا، ونصّ كذلك على تعديل بعض جوانبه التقنية. ودعا المجلس مجددا في هذا القرار إلى احترام تدابير حظر توريد الأسلحة، وحظر السفر، وتجميد الأصول. ومدّد أيضاً ولاية فريق الخبراء المعني حتى 15 أيار/ مايو 2021.

وفي 12 شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن القرار 2510 (2020) الذي أعرب فيه عن تأييده لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية استناداً إلى الخطة المؤلفة من ثلاث نقاط التي اقترحها الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة في أعقاب مؤتمر برلين. ودعا المجلس على وجه الخصوص إلى وقف عاجل ودائم لإطلاق النار، وإلى احترام حظر توريد الأسلحة.

الصومال

في 24 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات بشأن الصومال. وتلقى المجلس إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للصومال، جيمس سوان، الذي قدم إحاطة أيضا خلال المشاورات؛ كما تلقى المجلس إحاطتين قدمهما الممثلُ الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيسُ بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فرانسيسكو ماديرا، ومديرُ معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، دان سميث.

وقدم الممثل الخاص للأمين العام معلومات إلى المجلس بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات، بما في ذلك القانون الانتخابي الاتحادي، والعلاقة بين الولايات الأعضاء في الاتحاد والحكومة الاتحادية، والمسائل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. وأعرب الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن قلقه إزاء بطء تكوين قوات الأمن الصومالية. وسلّط مديرُ معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام الضوء على تأثير التحديات المناخية في التطورات في مجالي السلام والأمن، وعلى الهشاشة السياقية للصومال والقرن الأفريقي.

وناقشت الدول الأعضاء التقدم المحرز والتحديات المطروحة، وشددت على ضرورة تعزيز الحوار السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، وإحراز تقدم في بناء القدرات اللازمة لمواجهة حركة الشباب.

وفي 27 شباط/فبراير، تلقى مجلس الأمن إحاطة قدمها رئيسُ لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، مارك بيكستين، وكانت هذه الإحاطة بشأن أنشطة هذه اللجنة في الأيام المائة والعشرين السابقة. وتمحورت الإحاطة حول الزيارة التي قام بها إلى مقديشو والتي فتحت المجال أمام إمكانية إحياء التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية وفريق الخبراء المعني بالصومال. وشددت عدة دول أعضاء على ما لأنظمة الجزاءات من فائدة في تحجيم قدرات حركة الشباب وتدعيم الحكومة.

وفي 28 شباط/فبراير، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن الانتخابات في الصومال (SC/14133).

السودان

في 11 شـــباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2508 (2020) الذي نصّ فيه على تمديد ولاية فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 1591 (2005) لمدة عام واحد.

الأمريكتان

هايتي

في 20 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن الحالة في هايتي. وكانت هذه الجلسة أول جلسة إحاطة رسمية تُعقد منذ بدء البعثة السياسية الجديدة المتمثلة في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في 16 تشـــرين الأول/أكتوبر 2019. وقدمت الممثلة الخاصـــة للأمين العام لهايتي، هيلين لا ليم، الإحاطة الأولى، وذلك عبر اتصـال بالفيديو. وعرضـت عملَ المكتب المتكامل وجهودَه للتوسـط بين مختلف الفصـائل السـياسـية في البلاد. وسلطت الضـوء على احتياجات هايتي الإنسـانية، وتأثير الأزمة في الشـرطة الوطنية الهايتية، والأســباب الجذرية للأزمة. وفي وقت لاحق من الجلســة، وبناء على دعوة من الرئاســة، قدمت المديرة التنفيذية لمنظمة المجتمع المدني "فونداســيون جو كلير"، ماري يولين جيل، إحاطة إلى المجلس، وكانت هذه الإحاطة هي أيضــا عبر اتصــال بالفيديو. وتمحورت إحاطتها حول مكافحة الفســاد، والحكم الرشيد، وحماية حقوق الإنسان.

وأعرب أعضـــاء مجلس الأمن في مداخلاتهم عن تقييمهم للحالة المأســاوية، وأبدوا دعمهم للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في هايتي. وأعربوا أيضـا عن آراءهم بشـأن الحالة السـياسـية، وقدرات الشـرطة الوطنية الهايتية، ودور منظمات المجتمع المدني، وأبدوا قلقهم إزاء الحالة الإنســانية. وتدخل ممثل هايتي لتسليط الضوء على صعوبة الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في البلد.

وعُقدت جلسة مشاورات مغلقة بعد الإحاطة قدمت خلالها الممثلة الخاصة للأمين العام توضيحات بشأن الحالة السياسية في هايتي. وحضر الجلسة أيضا الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين (الهيكل السياسي – التنفيذي الإقليمي الوحيد)، ميروسلاف ينتشا.

آسيا

ميانمار

في 4 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات مغلقة لمناقشة تطورات الحالة في ميانمار. وتلقى أعضـاء المجلس إحاطة قدمها الأمين العام المسـاعد للشـرق الأوسـط وآسـيا والمحيط الهادئ، محمد خالد الخياري، بشـــأن التطورات الأخيرة، بما فيها التطورات المتعلقة بالعودة إلى الوطن والمســـاءلة. وقدمت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام أيضا إحاطة بشأن حالة النازحين في بنغلاديش، وحالات التوتر السائد في ولاية راخين، والتعاون بين ميانمار والأمم المتحدة. وأجمع أعضـــاء المجلس على أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقوم بدور إيجابي، ونوّهوا بالجهود التي تبذلها بنغلاديش لاستضافة اللاجئين.

أوروبا

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في 6 شباط/فبراير، تلقى مجلس الأمن إحاطة قدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إيدي راما، بشأن أولويات الرئاسة والتعاون بين الأمم المتحدة وهذه المنظمة. وركّز الرئيس على المواضيع التالية: (أ) إحداث تغيير على الأرض، مع التركيز بشكل خاص على النزاع في أوكرانيا؛ (ب) تنفيذ الالتزامات والتصدي لبعض التهديدات عبر الوطنية، مثل الاتجار بالبشر؛ (ج) الحوار، مع التأكيد على جملة أمور منها ضرورة مكافحة خطاب الكراهية وتعزيز روح التسامح. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وشددوا على ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

أوكرانيا

في 18 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة له بناء على طلب الاتحاد الروسي الذي طلب عقد هذه الجلسة بمناسبة الذكرى الخامسة لترتيبات مينسك. وقدمت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، لمحة عامة عن آخر التطورات السياسية، وتناولت أيضا الحالة الإنسانية. وقدمت الممثلةُ الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هايدي غراو، وكبيرُ المراقبين ببعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هاليت شيفيك، إحاطةً إلى المجلس كذلك. ولم يحد أعضاء المجلس في مداخلاتهم عن مواقفهم المعروفة، وأعقبت مداخلاتهم مداخلةٌ لممثل أوكرانيا.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في 11 شباط/فبراير، تلقى مجلس الأمن إحاطة قدمها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وعُقدت الإحاطة بناء على طلب إندونيسيا وتونس. وأدلى الأمين العام بملاحظات افتتاحية عرَض فيها لمحة عامة عن الحالة المتقلبة في المنطقة، وأكد مرة أخرى على ضرورة إيجاد حل للنزاع، وأكّد مجدداً موقف الأمم المتحدة إزاء هذا الشأن. وقدم المنسق الخاص لمحة عامة عن ردود فعل المجتمع الدولي على الرؤية التي عرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وعن ردود الفعل على الأرض. وحذّر من الضمّ وعواقبه، وقال إن تكرار تأكيد المواقف غيرُ كاف، بل حان الوقت لسماع مقترحات بشأن كيفية الدفع بالعملية إلى الأمام. وأدلى رئيس دولة فلسطين ذات مركز المراقب، محمود عباس، بمداخلة أعقبتها مداخلة لممثل إسرائيل. وبيّن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية التعليل الذي تقوم عليه رؤية بلده بشأن السلام. وأكد معظم أعضاء المجلس مجدداً على ضرورة احترام القانون الدولي و "المعايير المتفق عليها دوليا"، وعلى ضرورة أن يستأنف الطرفان المفاوضات المباشرة بينهما. كما أدلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بمداخلة باسم الجامعة.

وفي 24 شباط/فبراير، تلقى مجلس الأمن، خلال جلسة مشاورات، إحاطة قدمها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، واتفق على النقاط التي ستُحاط بها الصحافة.

الجمهورية العربية السورية

في 5 شباط/فبراير، عُقدت جلسة مشاورات بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013). وتلقى مجلس الأمن إحاطة قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو، بشأن آخر تقرير شهري صادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي 6 شباط/فبراير، تلقى مجلس الأمن إحاطتين قدمهما المبعوثُ الخاص للأمين العام إلى سوريا، جير بيدرسن، ووكيلُ الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، بشأن الوضع في إدلب، وسلطا الضوء على تداعيات التصعيد العسكري على الحالة الإنسانية الصعبة.

وفي 14 شباط/فبراير، ناقش مجلس الأمن الحالة في إدلب في إطار البند "أي مسائل أخرى". وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية. ووُجّه نداء لوقف الأعمال العدائية.

وفي 19 شباط/فبراير، تلقى مجلس الأمن إحاطتين قدمهما المبعوثُ الخاص للأمين العام إلى سوريا، ووكيلُ الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وردَّد المبعوث الخاص النداء الذي كان الأمين العام قد وجهه مؤخراً عندما نادى بوقف فوري لإطلاق النار في شمال غرب الجمهورية العربية السورية وباحترام القانون الدولي الإنساني، وقدَّم معلومات تصف الحالة الأمنية في هذه الناحية من البلد، ومعلومات عن أولوياته الخمس. وتلت الإحاطتين جلسة مشاورات.

وفي 27 شباط/فبراير، تلقى المجلس إحاطتين قدمتهما الأمينةُ العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أورسولا مولر، والمديرةُ التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، هنرييتا فوري. وترأَّس الجلسة نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، المكلفُ بشؤون مكافحة الغش الضريبي، ووزيرُ التعاون الإنمائي في بلجيكا، ألكسندر دي كرو، وحضرَها وزير خارجية ألمانيا، هايكو ماس. وأعربت الأمينة العامة المساعدة عن قلقها إزاء تدهور الحالة الإنسانية في إدلب. وأكدت مجددا أهمية الآلية العابرة للحدود في إيصال المساعدات الإنسانية إلى هذه المنطقة، وعرضت تقرير الأمين العام عن استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي، المقدم عملا بالقرار 2504 (2020) (S/2020/139). وقدمت المديرة التنفيذية إحاطة إلى المجلس بشأن حالة الأطفال في الجمهورية العربية السورية.

وفي 28 شباط/فبراير، وجّه الأمين العام كلمة إلى مجلس الأمن، وتلقى المجلسُ بعدئذ إحاطة قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام. وأعرب الأمين العام عن قلقه إزاء النزاع في إدلب والحالة الإنسانية المأساوية.

اليمن

في 18 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسته الشهرية بشأن اليمن، وتلقَّى خلالها إحاطة وعقَد مشاورات. وخلال جلسة الإحاطة، قدم المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، إحاطة عن مستجدات الحالة الأمنية والسياسية، وقدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إحاطة عن مستجدات الحالة الإنسانية، وقدمت الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، إنغا روندا كينغ، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014)، تقريرا عن عمل هذه اللجنة. وخلال جلسة المشاورات، قدم رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، الفريق غُوها، إحاطة عن مستجدات عمل هذه البعثة.

وفي 25 شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن القرار 2511 (2020)، الذي نصّ فيه على تجديد نظام الجزاءات المفروضة على اليمن لمدة عام واحد، بأغلبية 13 صوتا وامتناع عضوين عن التصويت.

المسائل المواضيعية ومسائل أخرى

الأسلحة الصغيرة

في 5 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن الأسلحة الصغيرة نظر خلالها في تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2019 (S/2019/1011). وتلقى المجلس إحاطة قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وإحاطة قدمها نائب مدير العمليات في منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، داميان سبليترز.

وأول ما قدمته الممثلة السامية، في سياق عرضها تقرير الأمين العام، كانَ لمحة تاريخية عن تناول مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مجلس الأمن، مُبرزةً بعض المواضيع الرئيسية المتكررة. وأبرزت بوجه أعم الزيادة في الإنفاق العسكري عالمياً واستمرار تشكيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خطراً على السلام والأمن الدوليين؛ والجهود المبذولة على الصعيد الدولي ودون الإقليمي والوطني لتعزيز مراقبتها؛ وأهمية اتباع نهج إقليمي في هذا الصدد، ولا سيما في أفريقيا. واختتمت كلمتها بالمناشدة بأن يتناول المجلس هذا الموضوع دورياً ويُدرجه في أعماله. وبعدئذ، عرض نائب مدير العمليات أعمالَ منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، ولا سيما أعمالها في مجال تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأوضح كيفية مساعدة منظمته، من خلال المعلومات المجمعة، في الوقوف على ثغرات مختلفة تسمح بتسريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الأسواق غير المشروعة. وأشار على المجلس بأن يُدمج تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إدماجا أفضل في ولايات عمليات السلام وتدابير حظر توريد الأسلحة. ودعا معظم أعضاء المجلس عند إدلائهم بملاحظاتهم إلى تعزيز التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتحسين المراقبة، وشددوا على أهمية مختلف الصكوك الدولية (برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب الملحق به، ومعاهدة تجارة الأسلحة). وشدد عدة أعضاء على أن المسؤولية في هذا الصدد تقع على الدول في المقام الأول، بينما أُجمع على الأهمية المحورية لاتباع نهج إقليمي. وأُثيرت دواعي قلق في هذا الصدد بشأن منطقة الساحل ووسط أفريقيا والحالة الليبية بوجه خاص.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في 7 شباط/فبراير، تناول مجلس الأمن التقرير العاشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2020/95). وتلقى المجلس إحاطتين قدمهما وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف، والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، الأمينة العامة المساعدة ميشيل كونينسكس. كما دعا رئيس مجلس الأمن منى فريج إلى المشاركة بصفتها ممثلة للمجتمع المدني. وكانت السيدة فريج تعيش في الرقة (الجمهورية العربية السورية) وتمكنت من الفرار من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية هاربة إلى تركيا.

وناشد وكيل الأمين العام الدول الأعضاء أن تتجاوز خلافاتها حتى يتسنى التصدي للتهديد الإرهابي سوياً. وحث المجتمع العالمي، مستشهداً بالشراكات والأنشطة ومُشيراً إلى التهديدات المستمرة، على العمل معا على نحو وثيق للحيلولة دون عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية ولمنع بزوغ جماعات متفرعة عنه في أنحاء العالم. وشُدِّد أيضا على أهمية مراعاة البعد الجنساني وغيره في مكافحة الإرهاب.

وأثنت الأمينة العامة المساعدة على العمل الذي تقوم به النساء في سياق المجتمع المدني، وعلى عملهنّ على مكافحة الإرهاب. وشددت كذلك على أهمية الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، بما في ذلك مساءلة الجناة وجبر ضرر الضحايا. وقالت إن طريقة معالجة هذه المسائل ستؤثر في الأجيال القادمة.

وتحدثت السيدة فريج عن تجربتها الشخصية مع تنظيم الدولة الإسلامية في الرقة، حيث وصفت كيف حاول أفراد من هذا التنظيم اعتقالها وكيف تمكنت من الفرار. وأدانت العنف الجنسي الذي يمارسه هذا التنظيم، وتحدثت عن إبقائه أثراً دائماً في المجتمع. كما وصفت العمل الذي تقوم به في مجال إعادة إعمار الرقة وتعليم النساء بهدف تعزيز القدرة على مواجهة التطرف والإرهاب.

وأبدت الدول الأعضاء وجهات نظرها بشأن الحالة من حيث التهديد الإرهابي الدولي، وبشأن كيفية بلورة سياسة لمواجهته. وأجمعت على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب. وركزت دول أعضاء عديدة على أهمية مراعاة البعد الجنساني في سياسة مكافحة الإرهاب، مُشيرةً إلى المداخلة التي قدمتها الممثلة للمجتمع المدني. وشددت دول أعضاء عديدة على أن المكافحة الدولية للإرهاب يجب أن تتسق تمام الاتساق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والالتزامات الواجب التقيد بها بموجب القانون الدولي الإنساني. وأبرزت دول أعضاء عديدة أيضاً أن مكافحة الإفلات من العقاب وضرورة كفالة المساءلة للجناة وتحقيق الانتصاف لضحايا الإرهاب أمورٌ تدخل في إطار سياسة مكافحة الإرهاب. ومن المسائل الأخرى التي تكررت إثارتُها الحاجةُ إلى وضع سياسة متينة لمكافحة خطاب الإرهاب، بما في ذلك مكافحة إساءة استخدام الإنترنت ومنابر التواصل الاجتماعي.

الأطفال والنزاعات المسلحة

في 12 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة مع التركيز على حماية الأطفال في عمليات السلام، وترأس الجلسة وزير الخارجية والدفاع في بلجيكا، فيليب جوفين، وحضرها الملك فيليب، ملك بلجيكا. وعرض الأمين العام توجيهات الأمم المتحدة العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وقدم مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، عرضاً عن تجربة الاتحاد الأفريقي في هذا المجال، ومما أشار إليه اتفاقاتُ السلام المتعلقة ببوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والسودان، وشاركت رئيسة المجلس الاستشاري لهيئة الرصد المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة (Conflict Watchlist on Children and Armed)، جو بيكر، في الجلسة بصفتها ممثلة للمجتمع المدني. وفي بداية الجلسة، اعتمد مجلسُ الأمن البيان الرئاسي PRST/2020/3 الذي أثنى فيه على الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، وعلى جهات معنية بحماية الأطفال لإعدادها التوجيهات العملية المشار إليها أعلاه، وحث الأمينَ العام على نشر هذه التوجيهات على نطاق واسع وتشجيع استخدامها في عمليات السلام والوساطة التي تدعمها الأمم المتحدة وترعاها وتُيسِّرها. وشجع المجلس كذلك جميع الوسطاء والميسرين

والجهات الأخرى المعنية المشارِكة في عمليات السلام والوساطة على استخدام هذه التوجيهات العملية كأداة في عمليات السلام والوساطة قدر الإمكان.

بناء السلام والحفاظ عليه: العدالة الانتقالية في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع

في 13 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة مناقشة مفتوحة بشأن العدالة الانتقالية في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "بناء السلام والحفاظ عليه". وترأس الجلسة وزير الخارجية والدفاع في بلجيكا. وتلقى المجلس إحاطةً قدمتها مفوضةُ الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشلي، عن طريق اتصال بالفيديو، وإحاطةً قدمها رئيسُ لجنة استجلاء الحقيقة والتعايش وعدم التكرار الكولومبية، فرانسيسكو دي رو، وإحاطةً قدمتها المديرةُ التنفيذية لمؤسسة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا وأمينةُ مركز ديزموند توتو للسلام ورئيسةُ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان، ياسمين سوكا. وشددت المفوضة السامية على ضرورة أن تدعم الأمم المتحدة مبادرات العدالة الانتقالية التي تكون مراعية للسياق وتشمل الجميع وتركز على احتياجات الضحايا. وأشار رئيسُ لجنة استجلاء الحقيقة والتعايش وعدم التكرار الكولومبية كذلك إلى أن عمله في كولومبيا يتمحور حول الضحايا واستجلاء الحقيقة وإحداث تحول عميق إضافةً إلى تركيزه على ضمانات عدم التكرار. وشددت المديرة التنفيذية لمؤسسة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا على ضرورة اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في عمليات العدالة الانتقالية، وإيلاء الاهتمام للفئات الأشد هشاشة، بالإضافة إلى تشديدها على الأهمية المحورية لمحاسبة مرتكبي أشد الجرائم جسامة. وأوضح المتكلمون الصلة بين عمليات العدالة الانتقالية وولاية مجلس الأمن.

وكانت جلسة المناقشة المفتوحة هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها مجلس الأمن جلسة بشأن العدالة الانتقالية باعتبارها مسألة مواضيعية. وتكلم فيها ممثلو نحو 60 وفداً، وقدم عدد منهم معلومات عن تجارب بلدانهم في مجال العدالة الانتقالية وعن الدروس المستفادة. وركزت مداخلات الدول الأعضاء والمراقبين على عدة جوانب متعلقة بضرورة اتباع نهُج مراعية للسياق في مجال العدالة الانتقالية، وأهمية أن تشمل عمليات العدالة الانتقالية الجميع وأن يُمسك بزمامها وطنياً، والأهمية المحورية لمراعاة احتياجات الضحايا، والحاجة إلى النظر في الأسباب الجذرية للنزاعات، وضرورة اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في مجال العدالة الانتقالية، وإدراج أحكام تدعم عمليات العدالة الانتقالية الوطنية في ولايات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية، والصلة بين الأخذ بنُهج العدالة الانتقالية في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من جهة وإصلاح قطاع الأمن من جهة أخرى، وأهمية دَوْرَي لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في تقديم الدعم التقني والمالي.

دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل عقد مؤتمر استعراضها في عام 2020

في 26 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل عقد مؤتمر استعراضها في عام 2020 الذي يتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لدخول هذه المعاهدة حيز النفاذ. وتلقى المجلس إحاطة قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وإحاطة قدمها الرئيس المعين لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 2020، غوستافو زلوفينن.

ورأت الممثلة السامية أن مؤتمر استعراض المعاهدة في عام 2020 يمثل فرصة عملية ورمزية في الآن نفسه. وأبرزت بعض التحديات المطروحة، مثل اشتداد تقلب البيئة الأمنية، وانعدام الثقة بين الدول الحائزة لأسلحة نووية وانقساماها، وتحول سباق التسلح إلى سباق كيفي الطابع. واختتمت بالقول إن هذه المسائل كلها لا تمنع الحوار البناء، فمؤتمرُ استعراض المعاهدة يمكن أن يشكّل أيضا منطلقا للأخذ بطريقة جديدة في النظر في التحديات التي تطرحها الأسلحة النووية، بالاقتران مع أخذ البيئة الأمنية الجديدة في الحسبان. وأبدى الرئيس المعين رأياً مماثلاً، حيث أعرب عن أمله في أن تصدر عن مؤتمر استعراض المعاهدة وثيقة ختامية لا تكتفي بمراعاة السياق المباشر، بقيوده وفرصه، بل تراعي أيضاً التطلعات للأجل المتوسط والمستقبل.

وأقر جميع أعضاء مجلس الأمن بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. واعترفوا بما حققته من نجاحات على مدى نصف القرن الماضي، ودعوا إلى صونها في المستقبل، والسعي إلى إنجاح مؤتمر استعراضها في عام 2020.

واعتُمد خلال هذه الجلسة بيانٌ صحفي يؤيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر استعراضها في عام 2020 (SC/14125).

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في 27 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006). وعرض رئيس هذه اللجنة على المجلس التقرير الفصلي الأخير عن عمل اللجنة المقدم عملا بالفقرة 12 (ز) من القرار 1718 (2006). ويغطي التقرير أنشطة اللجنة في الفترة من 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 27 شباط/فبراير 2020. وبعدئذ، ناقش أعضاء المجلس التقريرَ، مركزين في مداخلاتهم على التقدم المحرز والتحديات المبينة فيه، مثل انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للجزاءات التي يفرضها عليها المجلس، وعدم تقديم دول أعضاء تقاريرها الوطنية، والحالة الإنسانية. وأُشير في هذا الصدد أيضا إلى التحليلات والتوصيات الأخيرة الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء، ولا سيما المتعلق منها باستمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في برامجها للقذائف النووية والباليستية.